مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٩٩

الأربعاء، ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جايي	الصين
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد عاليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورينثي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية؛ والسيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

وينضم إلينا السيد ولد شيخ أحمد عبر التداول بالفيديو من عمان، فيما يشارك السيد تيدروس والسيد غرازيانو دا سيلفا في الجلسة عبر التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ولد شيخ أحمد.

السيد ولد شيخ أحمد: لا يزال الوضع في اليمن حرجا وحدة الصراع تزداد يوما بعد يوم وتتضاعف معها مأساوية الوضع الإنساني ومعاناة اليمنيين واليمنيات.

لقد عاش اليمنيون وللعام الثالث على التوالي ما يجب أن يكون شهرا للتسامح والسلام، يتحول إلى رمضان ملئ بالعنف واليأس. فقد شهدت الأسابيع الماضية المزيد من معارك الكر والفر بين أطراف النزاع. وقد تزايدت وتيرة العمليات العسكرية في محافظات حجة ومأرب والجوف. كما ارتفعت حدة المواجهات في تعز ومحيطها الشرقي منذ العاشر من حزيران/يونيه للسيطرة على القصر الرئاسي. ونشهد، بموازاة ذلك، قصفا عشوائيا على المناطق السكنية مما أدى إلى مزيد من الوفيات وإلى تدمير ما تبقى من البنى التحتية في تعز. وقد استُشهد وجرح العديد في محافظة مأرب، خاصة خلال المواجهة من أجل السيطرة على مديرية صرواح.

وكذلك، استمر العنف في محافظة حجة والمنطقة الحدودية بين اليمن والمملكة العربية السعودية في ٢٢ و ٢٩ حزيران/يونيه، مع سقوط قذائف في منطقة جيزان السعودية. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت الغارات الجوية في صعدة وتعز ومأرب وصنعاء. وقد أصيب سوق في قرية المُشنق بصعدة في ١٨ حزيران/يونيه وفي المُخا في ٤ تموز/يوليه مما تسبب في خسائر بشرية عديدة وإصابات حرجة، كان ضحاياها أساسا من النساء والأطفال.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من حثنا الأطراف على ضرورة احترام القانون الدولي العام، فإن التعرض للمدنيين وللبنى التحتية لا يزال مستمرا، وهذا أمر غير مقبول لأي سبب كان. وأكرر أنه من الضروري الالتزام بالأعراف والقوانين الدولية.

وفي ١٥ حزيران/يونيه، تعرضت سفينة إماراتية للقصف في منطقة قريبة من ميناء المُخا، ولا شك في أن ذلك يهدد أمن حركة الملاحة في مضيق باب المندب. إن الاستهداف المتواصل للسفن في المنطقة يعيق وصول المساعدات الإنسانية والمواد التجارية الأساسية لليمنيين الأكثر عوزا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن العمليات التي تشنها الجماعات المتطرفة في اليمن، ومنها القاعدة، تزيد من خطورة الوضع الأمني. ففي السابع من حزيران/يونيه، استهدفت سيارة تحمل مواد متفجرة موكب مدير الأمن في أبين مما أدى إلى مصرع اثنين من مرافقيه. وبعد أسبوع من هذا الحادث، ألقى مسلحون

أجهزة متفجرة قرب محطة الشرطة في محافظة الضالع مما أدى إلى مقتل رئيس الشرطة وجرح آخرين. وقد قامت الحكومة اليمنية بنشر قوات إضافية في أبين ولحج وتعز من أجل مكافحة الإرهاب. وأكرر، في هذا السياق، ما ذكرته سابقا من أن طول أمد النزاع سوف يؤدي إلى انتشار المزيد من الجماعات الإرهابية التي سوف تستغل الفراغ السياسي والأمني للسيطرة على الأرض.

إن الحالة الإنسانية في اليمن مروعة والشعب يعاني من الحرب والجوع وداء الكوليرا الذي تفشى من جديد في المرحلة الأخيرة.

والبلاد إذن لا تشهد أزمة طارئة واحدة وإنما تشهد مجموعة أزمات متعددة الوجوه والأبعاد، والتي تؤثر لغاية اللحظة على ما يزيد عن ٢٠ مليون شخص، وتأثيرها سيبقى طويلا، حتى بعد انتهاء الحرب. وثمة ١٤ مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و ١٧ مليونا هم عرضة للمجاعة. كما سوف تسمعون من الزملاء بعد لحظات.

إن داء الكوليرا يتفشى بسرعة، ويصيب الأ طفال والمسنين والفئات الضعيفة في مناطق مختلفة من اليمن. وهناك ما يزيد عن ٣٠٠ ٠٠٠ حالة معرضة لهذا الداء، ولقي أكثر من ٧٠٠ ١ شخص حتفهم بسببه. وعشرات المسعفين والطاقم الطبي لم يحصلوا على رواتبهم في الأشهر الأخيرة، كما أقفل ما يزيد عن نصف المرافق الطبية والمستشفيات وبالتالي تأمين الأدوية والمعدات الصحية يبقى يشكل تحديا حقيقيا.

إن انتشار الكوليرا وبهذا الشكل السريع، يعكس مخلفات انهيار القطاع العام في البلاد. وإنني أشيد هنا بالمنحة السخية التي قدمتها المملكة العربية السعودية، وقيمتها ٦٧ مليون دولار، والتي ساهمت في التخفيف من حدة انتشار وباء الكوليرا. وأدعو الدول المانحة الأخرى إلى الإسهام هي الأخرى في أسرع وقت ممكن. إن عدم دفع مرتبات العاملين في القطاع الصحي ومؤسسات الدولة، أمر خطير ولا يمكن التغاضي عنه كون استمرار الحال على ما هو عليه سيدفع المؤسسات العاملة إلى التوقف عن العمل وتقديم الخدمات. وفي هذا السياق، أؤكد دعمي لمقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لدفع حوافز مالية لموظفي القطاع الصحي بأسرع وقت ممكن، ويحتاج هذا المشروع إلى دعم مالي من أجل تأمين استمرارية الخدمات الصحية، وأدعو الدول الأعضاء إلى بذل الجهود من أجل تطبيق هذه المبادرة، ومن الضروري تحصين عمل مؤسسات الدولة والقدرات المحلية لتحسين الوضع الإنساني وتأمين الخدمات الأساسية في المستقبل.

على صعيد آخر، من المتوقع أن يتم صرف الربع الأول من محصلة برنامج التحويل النقدي الذي يموله البنك الدولي لمساعدة الفئات الأكثر عوزا في البلاد، في شهر آب/أغسطس، وسوف يستفيد منه ما يقارب ثمانية ملايين مواطن يمني. وقد عمل فريق عمل بشكل عملي بشكل متواصل، مع الشركاء المعنيين لإنجاح هذه المبادرة، بهدف تحسين القدرة الشرائية، وتجنب الفقر المدقع، وتحسين الوضع العام، وإعادة الأمل. ونأمل أن يتعاون المجتمع الدولي مع هذا النداء، ويسهم في دعم هذه المبادرات.

وخلال العام المنصرم، قمت ومنسق الشؤون الإنسانية بالدعوة بشكل دوري لاستئناف الرحلات المدنية من وإلى مطار صنعاء. إن توقف الرحلات المدنية فرض عبئا إضافيا على اليمنيين، وفاقم من سوء الأزمة الإنسانية. إنني أناشد التحالف وطرفي النزاع، مساندة مقترح الأمم المتحدة، لاستئناف الرحلات الجوية المنتظمة، وبالأخص للمرضى، والطلاب الذين تقطعت بهم السبل في الخارج من أجل لم شمل العائلات.

لقد تابعت العمل مع أطراف النزاع والتباحث معهم حول المقترحات التي أطلعتكم عليها في إحاطتي الإعلامية السابقة التي قدمتها إلى هذا المجلس الموقر. وأنا أقوم حاليا بالتحضير

لدعوة ممثلي أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام، للبدء في مناقشة هذه الأفكار في أقرب وقت. وكان لدي خلال الأيام الماضية، اتصال مباشر مع أنصار الله، وهذا أمر يدعو للتفاؤل. وأستغل هذه الفرصة لتقديم بالغ الشكر لجمهورية الصين الشعبية التي اضطلعت بدور جوهري في هذه الاتصالات.

إن المقترحات تتمحور حول منطقة وميناء الحديدة، وتهدف إلى ضمان تأمين وصول المواد الأساسية والتجارية عبر الميناء، ووضع برنامج عمل لجباية الضرائب والعائدات، واستعمالها لدفع الرواتب، وتأمين الخدمات الأساسية، بدل تمويل الحرب. إن التوصل إلى اتفاق بشأن الحديدة، سيشكل النواة لاتفاق وطني شامل يضمن دفع الرواتب مباشرة في كل المناطق، مما يخفف من معاناة اليمنيين. ولا شك، أن مثل هذا الاتفاق سيكون بحاجة إلى آلية واضحة تضمن استخدام الضرائب والعائدات في صنعاء والحديدة ومجمل المناطق لدفع الرواتب، وتفعيل مؤسسات الدولة في مختلف المحافظات.

وقد تعاونت الحكومة اليمنية بشكل إيجابي مع هذه الأفكار، ووافقت على التفاوض بشأنها. وقد أيدت الحكومة اليمنية ضرورة وضع برنامج عمل يضمن تأمين وصول المواد الإنسانية والتجارية، ويمنع تهريب الأسلحة وإساءة استغلال جباية الضرائب والعائدات. كذلك، وصلت من المملكة العربية السعودية صباح اليوم، بعد أن التقيت بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، وأرحب بتأييد القيادة السعودية ودعمها لمناقشة الأطراف اليمنية هذه المقترحات والتوصل إلى اتفاق.

وسأغادر إلى القاهرة غدا، كوني أعمل حاليا مع الحكومة اليمنية، وقيادات إقليمية بشأن هذه الأفكار. وآمل أيضا أن التقي قريبا مع وفد أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام للتباحث بشأن مقترحات الحديدة ودفع الرواتب، كخطوة أولية نتوصل من خلالها إلى وقف كامل للأعمال القتالية، وإلى حل سلمي شامل يعيد الاستقرار إلى اليمن. ولا شك أن مشاركة أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام، جوهري، وعليهما إظهار حسن النية، والتعامل مع المقترحات بشكل بناء، إذا ما أرادا فعلا إنهاء الحرب وتحسين الوضع الإنساني.

وأجدد شكري العميق للمجتمع الدولي، الذي لطالما برهن عن دعمه الكامل لي وللمقترحات، التي قدمتها إلى الأطراف. وقد قمت بزيارة سريعة إلى فرنسا، وأكد المسؤولون الفرنسيون تأييدهم الكامل لمسار السلام. ولا شك أن وحدة الصف الإقليمية والدولية، أساسية لتأمين تحقيق السلام والأمن في اليمن.

ولا بد من التوقف عند شجاعة وجهود المجتمع المدني اليمني، الذي يواصل الدفع قدما لتحقيق السلام، رغم العديد من التحديات الأمنية التي يواجهها. لقد تابعت مجموعة التوافق النسائي نشر ثقافة السلام، والتباحث بشأن آليات تخرج البلاد من نفق الحرب المظلم، وكذلك التقيت مؤخرا في عمان، بمجموعة من الشباب اليمني الناشط الذي عبر عن معاناة الشعب اليمني، ودعمهم الكامل لمسار الأمم المتحدة. إن جمعيات المجتمع المدني اليمني على اتصال دائم معي ومع فريقي. وهي تدرك تماما أن الحل السياسي وحده هو الذي سينهي الحرب وينهي معها معاناة اليمنيين. إن هذا الانتماء والحس الوطني، يحملان الكثير من الأمل. وأتمنى لو يتخذهم القادة السياسيون قدوة فيما يتعلق بحبهم للوطن والمواطن، وهذا أمر

ألمسه من كل مقترح يصلنا من المجتمع المدني. إنهم يشكلون صوت اليمن الحقيقي، البعيد عن كل الاعتبارات والحسابات الشخصية. وهم ينقلون معاناة الشعب اليمني من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب.

وعلى القيادات السياسية أن تدرك أن استمرار الحرب لا يمكن أن يؤدي إلا إلى المزيد من الخسائر البشرية والمادية،

ويعقّد التوصل إلى حلول ناجعة لمستقبل اليمن، ومن ضمنها مظالم الجنوب. وفي هذا الصدد، تتطلب قضية الجنوب، حلولا جذرية، وندعو اليمنيين للتعامل مع هذه القضية عبر الحوار والطرق السلمية.

أخيرا، أود أن أنوه أنه ولو تمكن بعض القادة اليمنيين من استخدام الحرب لتقوية النفوذ والاستفادة من المال العام، فإن محكمة التاريخ لن ترحم وصبر اليمنيين لن يطول، لقد نفد صبر اليمنيين من السياسيين الذي يعملون لأنفسهم وليس للوطن، ويدمرون بدل إسهامهم في البنيان، وأدعو جميع الأطراف إلى العمل من أجل تحقيق السلام. والأعذار غير مقبولة، والتبريرات غير مقنعة، خاصة وأن الحلول موجودة. إن قطار السلام لم يرحل بعد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد ولد شيخ أحمد على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص إسماعيل ولد شيخ أحمد على إحاطته الإعلامية، والتي أُعربُ عن تأييدي الكامل لها.

لا يزال الملايين من المدنيين اليمنيين – من النساء والأطفال والرجال – يتعرضون إلى ألم ومعاناة لا يمكن تصورهما. فلا تزال الكوليرا وخطر المجاعة ماثلين بشدّة في جميع المحافظات الـ ٢٣ إلا واحدة في جميع أنحاء البلد. وفي خضم ذلك، يكافح الملايين من الناس كل يوم في اليمن للنجاة من النزاع والفقر وقد أُنهكت قواهم تماما ولا هم لهم سوى أن يعيشوا حياتهم يوماً بيوم. إن سبعة ملايين شخص، بما في ذلك ٢,٣ مليون طفل يعانون من سوء التغذية، منهم ٥٠٠ ٠٠٠ مصاب بسوء التغذية الحاد ودون سن الخامسة، هم على شفا المجاعة وعرضة للأمراض وفي خطر محدق من الموت البطيء والمؤلم. ولا يحصل قرابة ١٦ مليون شخص على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الكافية، وتم الإبلاغ عن أكثر من ٣٢٠ ٠٠٠ من حالات الاشتباه بالكوليرا في جميع محافظات البلد عدا واحدة. ومات ١ ٧٤٠ شخصاً على الأقل بسبب هذا المرض الذي يمكن الوقاية منه تماماً، وربما مات عدد أكبر بكثير من ذلك في المناطق النائية جداً الكثيرة في اليمن، والتي لا يمكننا الوصول إليها.

ويعاني اليمن من توقف المستشفيات عن العمل على نحو خطير ومن نقص في الأطباء والممرضين. فقد انهار النظام الصحي بصورة أساسية، حيث يقدر أن ٥٥ في المائة من المرافق مغلقة بسبب الأضرار أو التدمير أو الافتقار إلى الأموال. ولم يتلقّ قرابة ٣٠ ٠٠٠ من العاملين في مجال الرعاية الصحية أجورهم منذ سنة تقريباً، ولا يوجد تمويل للإبقاء على عمل الهياكل الأساسية، كالمستشفيات ومحطات ضخ المياه ومرافق الصرف الصحي. فمتى ستتحمل الأطراف مسؤولياتها عن حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية – المستشفيات والمرافق الطبية والمدارس – وعن توفير الخدمات الأساسية للسكان؟ ومتى سيتخذ أولئك الذين يدعمون أطراف النزاع الإجراءات اللازمة – أو، ربما أكثر أهمية، متى سيكفون عن أعمال العنف التي يقومون بها؟ إن فضيحة الكوليرا هذه هي من صنع الإنسان بصورة تامة على يد الأطراف المتنازعة وأولئك الموجودين خارج حدود اليمن الذين يقودون ويقدمون الإمدادات ويقاتلون ويطيلون أمد الخوف والقتال.

إن أكثر من ١٢٠ من الشركاء في المجال الإنساني في اليمن يقدمون مساعدات منسقة انطلاقاً من خمسة مراكز – في عدن والحديدة وإب وصعدة وصنعاء. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل، تمكّن الشركاء في المجال الإنساني من الوصول إلى ٤,٣ مليون شخص. بيد أنه في وقت لا يتجاوز فيه تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن ٣٣ في المائة، أي ٦٨٨ مليون دولار من أصل المبلغ المطلوب وقدره ٢,١ بليون دولار، اضطر العاملون في المجال الإنساني لاستخدام الموارد المُخصصة للأمن الغذائي أو لمواجهة سوء التغذية في مكافحة التفشي غير المسبوق للكوليرا، والذي تجاوز التقديرات الأولية.

إن تمويل النداء أمر حاسم لضمان وصول المعونة المنقذة للحياة إلى جميع من هم في حاجة إليها، أينما كانوا وبغض النظر عن هويتهم. وهناك حاجة إلى أموال جديدة لزيادة الجهود، ويتعين تحويل التعهدات التي قُطعت في مؤتمر جنيف في نيسان/أبريل إلى نقود الآن. ويجب أن يُسمح للأمم المتحدة وشركائها باستخدام الأموال بمرونة للتصدي للأزمات العديدة التي أسفر عنها النزاع. وتحتاج الاستجابة لمكافحة الكوليرا الآن وحدها إلى ٢٥٠ مليون دولار إضافية، تم تلقي ٤٧ مليون دولار منها فقط ويجري نشرها واستنفادها ونحن نتكلم.

وأكرر النداء الذي وجهته في آخر مرة قدمت فيها إحاطة إعلامية للمجلس قبل ستة أسابيع (انظر S/PV.7954). وليتني لم أضطر لتكراره. لقد حدث تغيير منذ ذلك الحين ولكن، للأسف، إلى ما هو أسوأ بكثير.

أولاً، على الرغم من تعهّد البنك الدولي بتقديم ٨٦٦ مليون دولار لمساعدة اليمن ورفع الولايات المتحدة التجميد عن الوصول إلى احتياطي اليمن من العملات الأجنبية، ينبغي أن يتلقّى الموظفون الحكوميون أجورهم على الفور ويجب إعادة فتح المرافق الصحية واستئناف العمل فيها. وسيؤدي عدم القيام بذلك إلى مزيد من الوفيات التي يمكن تجنبها. ولا يمكن للأمم المتحدة وشركائها أن يحلوا محل الدولة في القيام بوظائفها. وليس هناك وقت نضيعه في ضمان هذه المدفوعات.

ثانياً، هناك حاجة إلى ضمان حماية الشعب اليمني والهياكل الأساسية الحيوية. وما دامت الأعمال العسكرية مستمرة، يجب على جميع الأطراف أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويجب على جميع الدول أن تمارس نفوذها لضمان قيام الأطراف بذلك. وهي لا تفعل ذلك اليوم، وهذا يجب أن يتغير.

ثالثاً، هناك حاجة إلى ضمان أن تظل جميع الموانئ والطرق البرية مفتوحة للواردات الإنسانية والتجارية على حد سواء بطريقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها. ويشمل ذلك مواصلة الجهود الرامية إلى تفادي شن هجوم على الحديدة وإعادة فتح مطار صنعاء وقيام المملكة العربية السعودية برفع الحظر عن المجال الجوي وإيصال الرافعات المتنقلة المدفوعة الثمن والتي تمس الحاجة إليها إلى ميناء الحديدة، بدلاً من تركها متوقفة عديمة الفائدة وتتعرض للصدأ على رصيف ميناء دبي.

وكما قلت من قبل، فإن هذه الأزمة من صنع الإنسان. إن الحجم الهائل للمعاناة الإنسانية للشعب اليمني هي نتيجة مباشرة للنزاع والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. ولا يمكن ببساطة أن تواصل البشرية تكبد خسائر بسبب السياسة. إن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش تملك جميع الضوابط والموازين اللازمة لضمان تدفق السلع التجارية إلى البلد عبر موانئ البحر الأحمر، لا سيما إلى الحديدة. وقيام الأطراف بإعاقة إيصال الغذاء والوقود إلى البلد عمل لاإنساني ينم عن انعدام المسؤولية، وسيظل كذلك.

ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد – فالكلمات لا تكفي – لضمان احترام الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية رئيسية عن ذلك، فضلا عن مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، وهو، بصراحة، يخفق بجلاء في ذلك في اليمن. ويعتمد حوالي ٢٠ مليون شخص على المجلس لاتخاذ إجراءات ملموسة لإنهاء النزاع. وللقيام بذلك، سيتعين على المجلس الضغط بثقل أكبر وفعالية أكثر على الأطراف وعلى أولئك الموجودين خارج اليمن الذين يقودون هذه السياسات والإجراءات. ولمجرد الوصول إلى الملايين بلقاحات الكوليرا، التي تمس الحاجة إليها، يحتاج شعب اليمن إلى الاستقرار لكي نصل إلى هذه الأعداد الكبيرة منهم. وعدم القيام بذلك سيجعلهم يلقون مصيرهم المحتوم وسيجعل قدرتنا – نحن المجلس – على التدخل عديمة الفائدة ولا أمل يرجى منها. وينبغي لنا جميعاً أن نشعر شعوراً شديداً بالذنب عن ذلك. وينبغي للأطراف المتنازعة في اليمن أن تشعر بذلك على وجه الخصوص، كما ينبغي أن يشعر بذلك من يحركون هذه

الأطراف من خارج اليمن. إن أعلى أولوياتنا المشتركة – نحن المجلس – ينبغي دائماً أن تكون إنقاذ أرواح المدنيين وحمايتهم – ويستحق الشعب اليمني ذلك تماما مثل أي مواطن آخر من العالم، كما أي ممثل يجلس إلى هذه الطاولة أو أي شخص يرتعد من الخوف في مكان ما من صنعاء أو تعز في اليمن.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غيبريسوس.

السيد غيبريسوس (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لمنحي هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن عن الحالة الصحية في اليمن، حيث لا تزال الكوليرا تتفشّى بصورة لم يسبق لها مثيل. ويأتي هذا التفشي مدفوعاً بالنزاع وانهيار الخدمات العامة الأساسية وسوء التغذية. لقد دمّرت سنتان من النزاع حياة الناس العاديين وتركتا ١٥ مليوناً منهم تقريباً دون إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية. وهناك عدد مماثل من الأشخاص تقريباً لا يستطيعون الوصول بشكل منتظم إلى المياه النظيفة والصرف الصحي. وليس لديهم خيار سوى شرب المياه القذرة، مكمّلين بذلك دورة المرض.

إن الكوليرا تنتشر في النظم الصحية الضعيفة. ونحن نشهد الموجة الثانية من تفشي الوباء الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وأدى إلى وفاة أكثر من ١ ٧٠٠ شخص، كما أشار السيد أوبراين، وأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ حالة من الاشتباه بالمرض في الأشهر الأخيرة.

وأثرت على ٢١ محافظة من المحافظات ال ٢٣ و ٢٨٦ مقاطعة من بين المقاطعات الـ ٣٣٣. وقد تأثر البلد بأكمله تقريبا. وسُجل أكبر عدد من الحالات في أمانة العاصمة والحديدة والحجة وعمران وإب – وتشكل هذه المحافظات الخمس ٥٥ في المائة من مجموع ٣٠٠ ٠٠٠ حالة. وتعمل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرهما من الشركاء الآخرين مع السلطات اليمنية لكشف ورصد انتشار المرض وإمداد الناس بالعلاج الطبي والمياه المأمونة والمرافق الصحية الكافية وممارسات النظافة الصحية. وتدعم منظمة الصحة العالمية واليونيسيف أكثر من ٦٠٠ مركز من مراكز علاج الكوليرا ومواقع العلاج بالإمهاء الفموي في معظم المقاطعات المتضررة في جميع أنحاء البلد، ونعتزم فتح ٥٠٠ من المراكز الإضافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أفرقة الاستجابة السريعة لدينا قد تم تدريبها ونشرها. وجرى تفعيل مراكز عمليات الطوارئ في صنعاء والمحافظات ذات الأولوية. وتم إيصال أكثر من ٤٠٠ طن من الإمدادات الحيوية المنقذة للحياة، بما في ذلك السوائل الوريدية ولوازم العلاج، واستفاد أكثر من مليون ٥ ملايين شخص من الدعم للحصول على المياه النقية.

وفي الوقت نفسه، هناك نقص في عدد الأطباء والممرضين للمساعدة في تقديم العلاج والرعاية للمرضى. فقد فر البعض منهم من البلد، ومع ذلك لا يزال عدد كبير منهم يقومون بعملهم، رغم أنهم لم يتوصلوا برواتبهم طيلة أكثر من ١٠ أشهر. وتقوم منظمة الصحة العالمية واليونيسيف بدفع الحوافز وتكاليف السفر والعمل الإضافي والبدلات الأخرى كلما أمكنهما ذلك لمساعدتهم على تجاوز هذه الفترة، ولكن ذلك ليس بحل مستدام. وثمة تحديات أخرى تكمن في أن أكثر من ٥٥ في المائة من جميع المرافق الصحية مغلقة أو لا تعمل سوى بصورة جزئية. ولا يوجد أطباء في ٤٩ مقاطعة من بين المقاطعات البالغ عددها ٣٣٣. وسلسلة الإمداد تعوقها القيود المفروضة على الواردات واللوجستيات، فضلا عن عدد محدود من الشركاء المنفذين والتمويل. والنزاع المستمر يجعل التحدي أسوأ، لأنه من الصعب الوصول إلى المحتاجين. ولذلك، لدينا أربعة طلبات رئيسية من المجلس اليوم.

أولا، ندعو إلى تسريع العملية السياسية بغية إنهاء النزاع فورا – حتى لا يتمكن الناس من البقاء فحسب، بل الازدهار أيضا.

ثانيا، في مناطق النزاع المستمر، يجب أن نضمن أن الهياكل الأساسية المدنية، مثل مرافق المياه والصرف الصحي والمرافق الصحية، محمية دائما، وفقا للقانون الإنساني الدولي. ثالثا، ينبغي للمانحين ألا يقوموا فحسب بالتعجيل بالوفاء بالتعهدات التي قطعوها في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن اليمن في نيسان/أبريل، ولكن أيضا بتوفير الأموال للأزمة بطريقة أكثر مرونة. وضمان دفع الرواتب للعمال ومنحهم الحوافز للبقاء في وظائفهم مسألة حاسمة. فهؤلاء الاختصاصيين الشجعان يحتاجون إلى مساعدتنا حتى يتمكنوا من مواصلة خدمة مجتمعاتهم. وأخيرا، يجب أن نوفر الدعم السياسي والمالي لتحقيق الإنتعاش والتنمية على المدى الطويل. وتقدم الشراكة بين البنك الدولي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية بشأن تنشيط القطاع الصحي نموذجا مفيدا. وينبغي أن نقوم بإعادة بناء نظم الإصحاح والمرافق الصحية بحيث يمكننا منع المخاطر الصحية في المستقبل واحتواءها بصورة أفضل. واتفقنا مع البنك الدولي واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي على زيارة اليمن في أقرب وقت ممكن. وتقوم منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والشركاء ببذل كل ما في وسعهم لإنقاذ الأرواح ودعم النظام الصحي، ولكن بدون إحلال السلام، لن تكون هناك أي نهاية لمعاناة الشعب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد غيبرييسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد دا سيلفا.

السيد دا سيلفا (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لإتاحة هذه الفرصة لي لموافاة مجلس الأمن بمعلومات عن على عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن اليمن خلال الفترة قيد الاستعراض. وسأتناول حالتين محددتين. الحالة الأولى هي الجوع والحالة الثانية تتعلق بعملنا في الميدان بشأن مسألتي الزراعة والماشية.

فيما يتعلق بالجوع، وكما سبق الذكر، يقدر أن ١٧ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في اليمن، وفقا لتقييم أجري في آذار/مارس، بزيادة بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة بالتقييم السابق في حزيران/يونيه من العام الماضي. ونعتقد أن العدد قد ازداد بصورة كبيرة منذ آخر تقييم، في آذار/مارس. والتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي يصنف مستوى انعدام الأمن الغذائي في خمس مراحل، تتمثل المرحلة ٥ في المجاعة. ومن بين ١٧ مليون شخص الذين يقعون ضمن مرحلتي ٣ و ٤، يوجد ٧ ملايين – حوالي ٤٠ في المائة – في المرحلة ٤، قريبا جدا من المجاعة. وقد أفدنا أيضا بأن الناس يموتون جوعا بالفعل في العديد من المناطق في محافظات عبيان وتعز وشبوة والحجة، التي تمثل ثلاثة أرباع من بين ٧ ملايين شخص يوجدون على شفا المجاعة. والتوقعات ليست جيدة، لأنه ما لم يتلق هؤلاء الأشخاص المعونة الغذائية فورا أو النقد، فإنهم سيشهدون ظروفا شبيهة بالمجاعة – أي المرحلة ٥.

ثانيا، أود أن أقدم لمحة عامة عما يحدث في الميدان. إننا نشهد استمرار النزاع في كثير من المناطق المنتجة للغذاء، مما يجعل حركة الإمدادات الغذائية إلى الأسواق المحلية أكثر صعوبة، وهو ما يؤدي إلى الندرة والارتفاع المهول في الأسعار. وقد انخفض إنتاج المحاصيل في العام الماضي بنسبة حوالي ٤٠ في المائة مقارنة مع ما كان يُنتج في تلك المناطق قبل النزاع. وبسبب شح الأمطار، نتوقع أن يكون المحصول أقل من ذلك في هذا العام. وآفاق موسم إنتاج هذا الصيف ما زالت منخفضة للغاية، بسبب اقتران شح الأمطار بانخفاض فرص الوصول إلى المزارع – إذ أن المزارعين لا يمكنهم ببساطة الوصول إلى أراضيهم. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل ندرة المياه حاليا أحد التحديات الرئيسية في اليمن. وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى نظم الصرف الصحي الملائمة يؤدي إلى زيادة خطر انتشار الأمراض ليس فقط بين بني البشر بل أيضا بين القطعان. ومنظمة الأغذية والزراعة قلقة بوجه خاص إزاء انهيار الخدمات البيطرية، الذي يؤدي إلى زيادة عدد الأمراض الشديدة الأثر في المنطقة فالطاعون

البقري وداء البروسيلات وجدري الماعز والحمى القلاعية على سبيل المثال لا الحصر قابلة تنتقل للانتقال إلى البشر. وما لم نتخذ خطوات لمعالجة النزاع الآن، فإننا لن نتمكن أبدا من استئصال الجوع في اليمن.

وختاما، نسلط الضوء على نقطتين رئيسيتين. أولا، إن تمويلنا جميعا محدود، والأسوأ هو أن أصولنا محدودة. فلا يمكننا ببساطة اتخاذ إجراء في الأماكن التي تشتد الحاجة فيها إلينا. ثانيا، إذا لم نعالج قدرات من هم في المناطق الريفية، الذين يشكلون، بشكل أو بآخر، ٧٠ في المائة من سكان البلد، فلن تكون هناك آفاق مستقبل أفضل. وإذا لم يكن موسم هذا العام جيدا بسبب نقص الأمطار، فستكون النتائج أسوأ في المستقبل. وأود أن أختتم بالقول بأننا ننقذ الأرواح عن طريق توفير سبل العيش. وإن من الأهمية بمكان حماية سبل كسب العيش في المناطق التي يعيش فيها الناس إذا أردنا منع تحول الحالة إلى الأسوأ في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد غراتسيانو دا سيلفا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد؛ والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، السيد خوسي غراتسيانو دا سيلفا؛ والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، السيد تيدروس أدهانوم غيبريسيس؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد ستيفن أوبراين، على إحاطاتهم الإعلامية.

وأشكركم بصفة خاصة، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم.

يجب أن تظل الحالة المأساوية في اليمن موضوعا خاضعا للرقابة العامة المستمرة من جانب مجلس الأمن وأعضاء المنظمة. صدر بياننا الرئاسي الأخير بشأن هذا الموضوع في ١٥ حزيران/يونيه (S/PRST/2017/7). وهو بيان طويل، يصف الحالة برمتها في اليمن ورأي مجلس الأمن بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها. وبعد يومين فقط من إصدار البيان، تكلمت الأفعال بصوت أعلى بالتأكيد من الكلمات، ويمكن تقريبا تفسيرها على أنها رد مباشر عليه. سأقرأ الآن من بيان قدمه إلينا السيد مكغولدرك، منسق الشؤون الإنسانية في اليمن:

> ”في ١٧ حزيران/يونيه وردت تقارير على أنه قتل على الأقل ٢٢ مدنيا، بينهم ستة أطفال، وجرحوا في سلسلة من الهجمات الجوية على سوق في محافظة صعدة، قرب الحدود مع المملكة العربية السعودية. ولم ترد تقارير عن أهداف عسكرية بالقرب من السوق في وقت الهجوم ولم يصدر تحذير للمدنيين في المنطقة“.

لقد ذكر البيان هجمات جوية. وبحسب علمنا، فإن من يسمون بالمتمردين اليمنيين لا يملكون أصولا جوية. وذلك يعني أن الهجمات ارتكبتها بعض الجماعات الأخرى التي تقوم بعمليات في المنطقة. ووفقا للمعلومات التي لدينا، ليست للرئيس اليمني السيد منصور هادي أي سيطرة على الإطلاق على العمليات الجوية المضطلع بها في بلده. إننا لا ندري ما نوع القيمة الاستراتيجية التي تعلق على سوق التي يمكن أن تبرر مثل هذا الهجوم. ومع ذلك، فقد حان الوقت لكي يطالب الذين ينفذون هذه الهجمات الوحشية والجهات التي تقدم الدعم اللوجستي والأسلحة الكف فورا عن هذه الأعمال، التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.

إننا نؤيد النداء الذي وجهه إلى المجتمع الدولي السيد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، من أجل إنشاء آلية للتحقيق في انتهاكات الحقوق الأساسية

التي ترتكب في اليمن. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني على جرائمهم. إن مجلس الأمن يملك جميع الكفاءات اللازمة لإنشاء آليات نزيهة وشفافة للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني المبلغ عنها في اليمن التي ارتكبها طرفا النزاع كلاهما.

فلا يوجد حل عسكري للنزاع. ولا يمكن استعادة السلام للشعب اليمني إلا من خلال المفاوضات والمحادثات. غير أن الأطراف لا تبدي أي بوادر للتوصل إلى اتفاق من شأنه أن يؤدي إلى حل سياسي، من دون شروط مسبقة وبحسن نية، من أجل إنهاء هذا النزاع الذي طال أمده. ويجب أن تفترض الأطراف أنه يجب تقديم تنازلات من أجل كسر الجمود.

إن أكثر من سنتين من النزاع في اليمن لم تتسبب في كارثة إنسانية وأخطر أزمة لانعدام الأمن الغذائي في العالم، مع ملايين الأشخاص الذين يحتاجون إلى المعونة الغذائية اليومية من أجل البقاء فحسب، بل إن العنف كذلك أضعف اليمن وأثر على حياة الملايين من اليمنيين.

وقد صارت حساسيتنا في حد ذاتها ضحية أخرى للأحداث المأساوية التي تقع في اليمن. لقد اعتدنا، هنا في الأمم المتحدة، على تأليف عبارات ملطفة ولذا فإننا نتكلم عن انعدام الأمن الغذائي في حين أن ما نصفه بالفعل هو ندرة تامة في الغذاء. ونتكلم عن أشخاص يعانون انعدام الأمن الغذائي، بدلا من القول بأنهم لا يملكون غذاء يلبي احتياجاتهم الغذائية اليومية الأساسية.

إن حياة الفئات الضعيفة من الناس، مثل النساء والأطفال، في هذه الحرب الوحشية، قد تضررت بشكل خطير من القتال الدائر والأزمة الإنسانية. فالتعليم والصحة، التي تفاقمت حالتها بانتشار الكوليرا، وتغذية الأطفال كلها مهددة، وفقا للتقارير الأخيرة. وتغتنم أوروغواي هذه الفرصة لتشيد بعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح المعينة حديثا، السيدة فرجينيا غامبا، وتدعمه وتنتظر تقريرها السنوي.

وتأمل أوروغواي، في ذلك الصدد، في أن تصدر قائمة شاملة بجميع الأطراف التي ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في اليمن. فلا يزال الشعب اليمني يعاني من انتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، على الرغم من نداءات المجتمع الدولي.

وفي الختام، أعيد تأكيد دعم أوروغواي للأعمال التي يضطلع بها المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، وأشكره على جهوده الدؤوبة لإيجاد حل سلمي للنزاع. وفي نفس الوقت تشكر أوروغواي بعمق، مرة أخرى، جميع العاملين في المجال الإنساني والمؤسسات في اليمن وتشيد بهم على جهودهم الشجاعة لمساعدة الملايين من ضحايا النزاع المروع.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): يشكر وفد بلدي المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد؛ والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، السيد تيدروس أدهانوم غيبريسيس؛ والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، السيد خوسي غراتسيانو دا سيلفا؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد ستيفن أوبراين، على إحاطاتهم الإعلامية.

كما نشكركم، سيدي الرئيس، ليس فقط على عقد هذه الجلسة، ولكن أيضا لأنها تأتي بصيغة تشمل الخبراء المعنيين، الذين قدموا إحاطات إعلامية عن الحالة في اليمن، مما يعطينا فكرة واسعة عما يحدث ليس فقط من المنظور الإنساني وفيما يتعلق بالغذاء والصحة، وإنما أيضا فيما يتعلق بالحالة السياسية والمأساة التي يعاني منها الشعب اليمني.

وتظل الحالة في اليمن حرجة، والإحصاءات، مثل تلك المتعلقة بالكوليرا، على النحو المبين في آخر إحاطة إعلامية قدمت إلى المجلس في شهر أيار/مايو (انظر S/PV.7954)،

فاقت التوقعات بشكل مخيف. ووفقا للمعلومات التي نشرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ١١ تموز/يوليه، يُعتقد إصابة أكثر من ٠٠٠ ٣١٣ شخص بالكوليرا، بينما توفي حتى الآن أكثر من ٠٠٧ ١ شخص جراء ذلك المرض. وتشكل هذه الإحصائية أربعة أضعاف الرقم الذي سجلته منظمة الصحة العالمية، ٣٦١ شخصا، خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو. وحسبما أفادت به منظمة الصحة العالمية، فإن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو تجاوز عدد أولئك الذين لقوا حتفهم جراء وباء الكوليرا في اليمن وحده، ٣٠٤ ١ أشخاص، مجمل الوفيات الناجمة عن المرض في العالم بأسره خلال عام ٢٠١٥.

وتلك الحالة الفظيعة ليست سوى واحدة من العديد من الجوانب الناشئة عن النزاع في اليمن، وقد تفاقمت بسبب عدم الحصول على المياه والصرف الصحي والخدمات الأساسية، وترجع قبل كل شيء، إلى هشاشة توافر الخدمات الطبية للسكان، وكما يتضح من الإحصاءات المنشورة اليوم، فإن ٤٥ في المائة من المستشفيات تقوم بعملها، مع افتقارها للموارد اللازمة لمواجهة تلك الحالة المأساوية. وللأسف، يضاف إلى ذلك نقص الأغذية المثير للقلق؛ ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يعاني أكثر من ١٧ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، يواجه ٧ ملايين منهم، كما أشار إلى ذلك السيد غرزيانو داسيلفا، خطر المجاعة.

ومن المهم الإشارة إلى أنه وفقا لتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الذي أصدرته في ٢٩ حزيران/يونيه، أدى النزاع إلى تشريد حوالي مليونين من المشردين داخليا، بينما يحتاج ١٨,٨ مليون شخص، الذين هم أضعف شريحة من السكان والأكثر عرضة للمعاناة من سوء التغذية، إلى تقديم مساعدات إنسانية لهم. وفي هذا الصدد، نلاحظ ببالغ القلق أنه على الرغم من أن المجلس أعرب عن موقفه من الموضوع في البيان الرئاسي S/PRST/2017/7 في ١٥ حزيران/يونيه، لا تزال المساعدات الإنسانية المقدمة في اليمن تتأثر بفرض القيود والتدابير التعسفية الانفرادية بين الأطراف المتورطة في الصراع. ولا يزال يساورنا القلق جراء التهديد المستمر للهجمات الجوية على البنيات الأساسية المدنية، الأمر الذي يحد من الوصول إلى المساعدات الإنسانية، التي يحتاجها الشعب اليمني.

ونكرر دعوتنا الأطراف والجهات الفاعلة المشاركة في الصراع إلى الامتثال لأحكام القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) والتقيد بها، وبذل كل جهد ممكن للالتزام بمواصلة الحوار الذي يؤدي إلى عملية انتقال سياسي شاملة للجميع ومنظمة يقودها الشعب اليمني، وتلبي تطلعاته ومطالبه المشروعة، وتحترم في جميع الأوقات سيادة جمهورية اليمن واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وفي الإحاطات الإعلامية المقدمة اليوم، سمعنا جميع عواقب الصراع. وأعتقد أنه من المهم بالنسبة لمجلس الأمن أيضا تحليل الأسباب والحالات التي أدت إلى اندلا ع الصراع. وقد أدلى ممثل أوروغواي بعدة بيانات نتفق معها جميعا. ومن المهم بالنسبة لنا أن نتلقى تقارير بعد إجراء التحقيقات المتعلقة بتحديد المسؤولين عن التفجيرات والجهات التي تقدم الأسلحة إلى أطراف النزاع.

وعلى الرغم من إمكانية استمرارنا في تكرار بأنه لا يوجد حل عسكري للصراع، فإن قولنا ذلك لا يعني بأننا سنقوم بوضع حد للهجمات العسكرية. وللأسف، لا تزال رحى هذه الحرب دائرة في صمت. وهي ليست جزءا من الواقع اليومي خارج القاعة. وهذه الحقيقة ليست صادمة فحسب، بل تظهر بوضوح قصور عملنا في مجلس الأمن. ويحدونا الأمل، في أننا سنتمكن، بعد أن نتجاوز مجرد البيانات والتصريحات، من اتخاذ إجراءات محددة، بحيث لا نعود بعد بضعة أسابيع فقط من الآن، مرة أخرى لمجرد سماع أن الحالة آخذة في التدهور وأن النزاع يتصاعد.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر المبعوث الخاص ولد شيخ أحمد على إحاطته الإعلامية هذا الصباح وعلى جهوده السياسية لإنهاء النزاع في اليمن، الذي

يوجد في حالة سيئة للغاية، بل وحتى يائسة، وفي طور أن تصبح أكثر سوءا. وأود أيضا أن أشكر السيد أوبراين، والسيد غراتسيانو دا سيلفا والسيد غبرييسوس على إسهاماتهم القيّمة اليوم. وأود أن أقول لهم إننا نشيد بالأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الإنسانية الموجودة في الميدان، التي تواصل تقديم الدعم المنقذ للحياة إلى جميع المحتاجين في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

وتبرر الإحاطات الإعلامية المقدمة خلال هذا الصباح، اتخاذ إجراءات على عدة جبهات. أولا، نحن نعلم جميعا أن الحل السياسي يشكل السبيل الوحيد لإنهاء المأساة السورية التي استمرت حتى الآن لما يزيد على ست سنوات. ولذلك، فإننا نكرر دعمنا المستمر للمبعوث الخاص وجهوده الرامية إلى استئناف العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة ووقف الأعمال العدائية بشكل دائم. وكما ذكر مجلس الأمن في البيان الرئاسي S/PRST/2017/7 قبل شهر، حان الوقت للطرفين لاستئناف محادثات السلام والمشاركة بصورة بناءة وبحسن نية. وكما نعلم جميعا، فإن مشاركة المرأة في هذه المحادثات هو أمر بالغ الأهمية.

ثانيا، وكما ذكّرنا بذلك بوضوح مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم، فإن الحالة الإنسانية في اليمن قد ازدادت تدهورا منذ اجتماعنا الأخير (انظر S/PV.7974)، وكان ذلك قبل ستة أسابيع فقط. إنها مأساة بشرية، وكما يحدث غالبا في حالات النزاع المسلح اليوم، فإن السكان المدنيين وخاصة الأطفال هم الضحايا الرئيسيون. ونشعر بالفزع إزاء سرعة انتشار الكوليرا لتمتد إلى جميع المحافظات اليمنية. ووصفت بأنها أسوأ انتشار لوباء الكوليرا في العالم. وعندما خاطب السيد أوبراين المجلس في ٣٠ أيار/مايو (انظر S/PV.7954) قبل أكثر من شهر بقليل، أفاد بوجود ٠٠٠ ٥٥ حالة يشتبه إصابتها بالمرض، وارتفعت الآن لتصل إلى أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ حالة. وتقدر هذه الزيادة بـ ٠٠٠ ١٥ إلى ٠٠٠ ٢٠ يوميا مع أكثر من ٧٠٠ ١ حالة وفاة في ٧٥ يوما.

ونعلم أيضا أن اليمن على شفا مجاعة. إن اليمن يشكل أكبر حالة طارئة لانعدام الأمن الغذائي في العالم، حيث يعاني أكثر من ١٧ مليون شخص، حوالي ثلثي السكان، من انعدام الأمن الغذائي، بينما يوجد ٦,٨ مليون يمني على شفا المجاعة. ولذلك، فنحن بحاجة إلى تقديم الأموال فورا. وندعو الجهات المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في مؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد في جنيف في ٢٥ نيسان/أبريل، واستضافه وزيرا خارجية السويد وسويسرا، مع الأمين العام، ولكن حتى الالتزامات التي قطعت في جنيف لن تكون كافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة. ولذلك، فإننا ندعو إلى المزيد من التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن.

وأخيرا، بالإضافة إلى المزيد من التمويل، هناك حاجة ملحة إلى زيادة المساعدات الإنسانية والاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي. ونكرر دعوة المجلس جميع الأطراف، في البيان الرئاسي الصادر خلال الشهر الماضي، S/PRST/2017/7، إلى إتاحة وصول آمن وسريع وبدون عوائق وباستمرار للمساعدات الإنسانية، وتيسير الوصول إلى الأغذية الأساسية والوقود والإمدادات الطبية في جميع أنحاء البلد، وفقا للقانون الإنساني الدولي. ومن المهم أن تبقى جميع الموانئ اليمنية مفتوحة، بما في ذلك ميناء الحديدة، بوصفها شريان حياة مهم، للإغاثة الإنسانية.

وينبغي أن تمتثل جميع الأطراف الآن بشكل عاجل لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يزال يساورنا القلق جراء ارتفاع عدد القتلى المدنيين والإضرار بالبنية التحتية المدنية، ولا سيما المرافق الطبية والموظفين الطبيين. وثمة حاجة للمرافق الطبية ليس لتقديم الرعاية الطبية فحسب، بل أيضا لمكافحة الكوليرا. وكما صرح منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن مؤخرا، ”يجب علينا أن نعطي الأمل لملايين اليمنيين من خلال إظهار أن العالم مهتم بمعاناتهم“.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد اليماني (اليمن): اسمحوا لي في بداية مداخلتي أن أهنئكم، السيد الرئيس، على إدارتكم الحكيمة لأعمال المجلس في الشهر الحالي وأن أتقدّم بالشكر الجزيل لإتاحتكم الفرصة لنا للحديث أمام المجلس.

تواجه بلادي، اليمن، هذه الأيام أوضاعاً إنسانية وصحية غاية في الخطورة والتعقيد بعد مرور قرابة العامين ونصف العام من الانقلاب الدموي الذي قادته ميليشيات الحوثي بالتحالف مع الرئيس السابق وبدعم من إيران، الدولة الراعية للإرهاب في العالم. واليوم، صار اليمن عنواناً رئيسياً للموت والفقر والمرض الذي تسببت فيه هذه الميليشيات منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. فالوضع الإنساني والصحي والبيئي في المناطق الواقعة تحت سيطرة الانقلابيين يزداد تعقيداً مع تفشي وباء الكوليرا الذي بات يحصد أرواح مئات اليمنيين. وعلى الرغم من مناشدات المجتمع الدولي والجهود المكثّفة التي تبذلها منظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومركز الملك سلمان للإغاثة الإنسانية، فإن الميليشيات ترفض التعاون وتصرّ على معاقبة شعبنا في ابتزاز خطير. فهم يتوهمون أن تعظيم الكوارث الإنسانية والصحية سيدفع المجتمع الدولي إلى فرض حلّ يقدّم التنازلات السياسية لهذه الميليشيات.

إن استحقاقات السلام في اليمن والقائمة على المرجعيات الثلاث المتفق عليها محلّيا وإقليمياً ودولياً، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومُخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، أصبحت أكثر إلحاحاً اليوم من أي وقت مضى. وكانت هذه المرجعيات ولا تزال المحرك الرئيسي لجهود الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص إلى اليمن والمدعومة كلياً من الحكومة اليمنية لتحقيق انفراج من أجل السلام. وما زالت الحكومة اليمنية مستعدة لتقديم كل التنازلات مهما كانت صعوبتها من أجل السلام الذي يستحقه الشعب اليمني العظيم الصابر لأننا نؤمن بأن الحرب يصنعها المغامرون الحمقى وأن السلام هو صناعة الشجعان.

ومن هنا، فقد أكدت الحكومة اليمنية في بيانها الصادر في ٣ حزيران/يونيه استمرار دعمها لجهود المبعوث الخاص للأمين العام إسماعيل ولد شيخ أحمد، وأكدت تأييدها للمقترحات والأفكار الأخيرة التي طرحها المبعوث على فخامة رئيس الجمهورية، عبد ربه منصور هادي، خلال لقائه بفخامته في شهر أيار/مايو، والمتمثلة في ترتيبات انسحاب الميليشيات من محافظة الحديدة في ضوء مشاورات السلام في الكويت في العام الماضي، وكذا تشكيل لجنة فنية من الخبراء الماليين والاقتصاديين لمساعدة الحكومة في إيجاد آلية مناسبة وعاجلة لدفع مرتبات الموظفين في الجهاز الإداري للدولة والتعامل مع الإيرادات في مناطق سيطرة الانقلابيين بهدف توفير السيولة اللازمة لتغطية هذه النفقات.

وكان المجلس، في بيانه الرئاسي الصادر في ١٥ حزيران/يونيه (S/PRST/2017/7)، قد أكد دعمه للمبعوث الدولي ومقترحاته من أجل السلام. إلا أنه ومع الأسف، فإن تحالف الحوثي – صالح قابل مقترحات ولد شيخ أحمد الأخيرة بالرفض، وما يزال. لقد أكدت أمام المجلس في مناسبات متكررة موقف الحكومة اليمنية الساعي إلى السلام المستدام لأن هذه الحرب لم تكن يوماً خيار الحكومة اليمنية بقيادة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي ولكنها فُرضت علينا، وضربت المليشيات الحوثية عرض الحائط بكل الخيارات السلمية وكل التضحيات والتنازلات التي قدمها الرئيس هادي من أجل عدم الدخول في أتون حرب عبثية، يكون الخاسر الأول والأخير فيها هو شعبنا اليمني العظيم. ورغم ذلك، فإننا سنظل نمد يدنا للحل السلمي العادل والشامل الذي يقوم على المرجعيات ويؤسس لسلام حقيقي، لا يفضي لجولات حروب عبثية قادمة ولا يقبل بالابتزاز ولا يكافئ الانقلابيين والإرهابيين والعصابات على

انتهاك سيادة الدول الوطنية .إن تصفية الأسباب التي قادت إلى الأزمة والحرب هي المدخل الوحيد لحل مستدام في اليمن.

ولا يسعني إلا التأكيد على أهمية التعاون القائم حالياً بين الحكومة اليمنية والأمم المتحدة وكافة منظماتها العاملة في اليمن، ونجدها مناسَبة للتعبير عن عميق عرفاننا وتقدير شعبنا اليمني لكل موظفي الأمم المتحدة في اليمن رغم الظروف الحرجة التي يؤدون فيها واجبهم الإنساني النبيل ولمواجهة تفشي وباء الكوليرا في اليمن. ونتطلع إلى الزيارة الهامة المرتقبة لكل من السيد أنتوني ليك، المدير التنفيذي لليونيسف، والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، إلى اليمن خلال الأيام القادمة.

إلا أنني أجد من الأهمية بمكان الإشارة إلى الأداء المتواضع لمكتب المنسق المقيم والذي طالما تناولته الحكومة اليمنية في مراسلات عديدة إلى الأمانة العامة، وآخرها البيان الصادر في ٢٦ حزيران/يونيه، والذي وصف عمل الممثل المقيم بغير المهني والمتحيز والمسيس والذي يتجاهل الأوضاع المأساوية التي تسببت فيها المليشيات وخاصة في تعز، التي ما تزال تعيش تحت الحصار منذ أكثر من عامين، وما تسببت به مليشيات الحوثي من قتل وتشريد للأبرياء من الأطفال والنساء وكبار السن وقصف عشوائي للمنشآت المدنية والخدمية والمستشفيات.

فخلال شهر حزيران/يونيه، وثق ”التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان“ وقوع ٩١٧ حالة انتهاك من قبل الحوثيين أدت إلى مقتل ١٨٠ مدنياً وإصابة ٢٠٥ آخرين، وتم اختطاف ٢٣٦ شخصاً فيما سُجلت ٣٣ حالة اختفاء قسري، وتزايدت أعداد الأطفال الذين يتم تجنيدهم من قبل الحوثيين. وقد أبلغنا مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام بقوائم مستجدة لأطفال تم تجنيدهم في ساحات الحرب من قبل الحوثيين. إنه من المؤسف جداً في الوقت الذي تتزايد فيه أعداد الضحايا من الأطفال في تعز وغيرها من المناطق اليمنية ويزداد عدد المعتقلين والمخفيين في سجون الحوثيين يوماً بعد يوم، ألا يرفع المجتمع الدولي صوته للدفاع عن هذه الحقوق الإنسانية المنتهكة، ويواصل الضمير الإنساني الصمت الرهيب حيال هذه القضية، وكأن لسان حال المجتمع الدولي يقول إن إنسانية اليمنيين لا ينطبق عليها القانون الدولي الإنساني وأن المجتمع الدولي ليس معنياً بقضيتهم.

تولي الحكومة، برئاسة فخامة الرئيس هادي، جل اهتمامها وطاقاتها لحشد الدعم العربي والدولي لمواجهة الوضع الإنساني المتدهور وتفشي وباء الكوليرا في كافة المناطق اليمنية.

ولأن مستوى التحديات في هذين الملفين أكبر بكثير من قدرة الحكومة اليمنية على مواجهتها في ظل الأوضاع الراهنة، فإننا نناشد المجتمع الدولي زيادة الاهتمام وتقديم المساعدة. فحتى هذه اللحظة التي نتكلم فيها، لم يتم تمويل سوى ٣٣,٣ في المائة فقط من خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن لعام ٢٠١٧ رغم أننا دخلنا في النصف الثاني من العام. ولذا، فإنني أناشد الضمير الإنساني والدول الأعضاء في الأمم المتحدة الإسراع في تغطية ما تبقى من احتياجات في خطة الاستجابة الإنسانية للعام الحالي. ونهيب بالدول التي تعهدت في مؤتمر جنيف الإسراع بسداد التزاماتها للأمم المتحدة حتى تتمكن من مواجهة انتشار الكوليرا والمجاعة في اليمن.

وأود هنا أن أعبر عن شكرنا في الحكومة اليمنية وتقديرنا للأمين العام أنطونيو غوتيريش والدول المانحة وأصدقاء اليمن ومركز الملك سلمان للإغاثة الإنسانية ومنظمة اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات الإغاثية في الدول الشقيقة، في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت، على الاستجابة السريعة لمواجهة تداعيات الوضع الإنساني وانتشار وباء الكوليرا في اليمن.

في الأخير، اسمحوا لي أن أجدد التأكيد على أن المعالجة الحقيقية والفعالة والمستدامة للأوضاع في اليمن تكمن في إنهاء أسباب الانقلاب على الدولة وعلى التوافق السياسي الوطني

وعودة الشرعية ومؤسسات الدولة وتطبيع الحياة من خلال عملية السلام التي تُنهي اختطاف الدولة من قبل ميليشيات طهران وأذرعها الإرهابية في المنطقة، والتي لا يمكن أن تتم إلا إذا مارس المجتمع الدولي الضغط على الحوثيين وصالح للعودة إلى محادثات السلام والانخراط بصدق واستعداد حقيقي لتقديم التنازلات من أجل اليمن.

ونود هنا أن نُثمن الجهود التي يذلها مجلس الأمن وسفراء مجموعة الـ ١٨ لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن. كما نجدد شكرنا وعميق امتناننا للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وبقية دول التحالف العربي لاستعادة الشرعية في اليمن. وتهيب الحكومة اليمنية بجميع أعضاء مجلس الأمن مواصلة جهودهم الموحدة لإنهاء الأزمة اليمنية من خلال اتخاذ موقف صارم تجاه الانقلابيين وممارسة مزيد من الضغط عليهم للامتثال لقرارات الشرعية الدولية واحترام القانون الدولي الإنساني.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.